

العلمنة والدين في الفكر السياسي الإسلامي:

قراءة في منظور محمد أركون (1928-2010)

بقي فاطمة

أستاذة مساعدة (أ) بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر 3

ملخص :

نتعرض في هذه الدراسة إلى مفكر متخصص في الفكر الإسلامي وفكره هو محاولة لمد جسور التواصل بين الشرق والغرب ونسعى من خلال فكره إلى الإجابة عن عدة تساؤلات هامة حول العلمانية والدين في الفكر الإسلامي بداية من طرح مفهوم العلمانية نفسه وطبيعة العلاقة بين الدين والدولة طبق الرؤية الإسلام و الخبرة التاريخية الإسلامية أي الرصد العلمي الموضوعي لمختلف جوانب القضية .

وتبرز أهمية الموضوع في وجود العديد من التفسيرات للمفهوم بين الشرق والغرب ويبقى دائما من المواضيع "الآنية" التي تحتاج الى فتح النقاشات والطروحات وكذا إعمال الفكر لمواجهة الإشكاليات العالقة في العالم الإسلامي إضافة إلى احتلالها مساحة واسعة في مشروع محمد أركون حيث نتناولها بالدراسة من مختلف الجوانب والبيئات الثقافية والحضارية الغربية والشرقية.

الكلمات الدالة: الظاهرة الدينية - العلمانية - الفكر النقدي - العالم الإسلامي - الحداثة

الفكرية.

Résumé:

Mohammed Arkoun, le spécialiste de la pensée islamique, a toujours essayé à travers ses idées de construire des rapprochements entre l'Orient et l'Occident, en traitant et répondant à plusieurs questions importantes comme la laïcité et la religion dans la pensée et la réalité islamique. En premier lieu, l'on va traiter la conceptualisation du sujet en relation avec la vision de l'islam et de l'histoire islamique « expérience islamique », suivi par les différentes interprétations du thème qui souligne l'importance d'ouvrir les débats scientifiques dans le monde islamique en exposant les problématiques du sujet. Arkoun a étudié le sujet en évoquant des civilisations, des cultures et des expériences de l'Orient et l'Occident.

Mots clefs: Phénomène religieux . La laïcité . La pensée critique . Monde islamique . La modernité intellectuelle .

Summary:

Mohammed Arkoun, being a thinker specialized in Islamic thinking, always tried to join voices and build bridges and communication between the East and the West through answering several important questions and problematics such as secularism and religion in Islamic thought. The conceptualization of the subject in relation with the Islam and the Islamic historical experiences seeks to build a multidimensional scientific approach. The subject is highlighted through various interpretations from the East and the West by opening discussions and proposals, as well as creating a thought to face the problem in the Islamic World. Mohammed Arkoun addresses the cultural and civilization experiences from the East to the West in all his thinking.

Key words: Religious phenomenon. Secularism. Critical thought . Islamic world. Intellectual modernity.

مقدمة:

منذ ظهور فكرة العلمانية في أوروبا حوالي القرن السابع عشر و الثامن عشر نتيجة لطغيان سلطة الكنيسة و تغلغلها في كل مناحي الحياة و الحكم، فقد عرفت العديد من التطورات حتى القرن التاسع عشر إلى أن بلغت مستوى الثورة على دور الدين في النشاط الإنساني و العلاقة بين أفراد المجتمع. أما المجال الإسلامي فإن الجدل مستمر حول الموضوع حيث ما تزال الآراء متباينة ما بين الدعوة إلى ضرورة فصل السياسة عن الدين أو ما يُعرف بعدم تسييس الدين و بين الدعوة إلى رفض فكرة العلمانية على إطلاقها باعتبارها رجس من عمل الشيطان يؤدي بالمسلمين إلى التهلكة بما تحمله من دعوات صريحة إلى التفسخ الأخلاقي و هدم قيم المجتمع المسلم الأخلاقية و الاجتماعية إلى حد اعتبارها من البعض كفر و إلحاد.

إن الهاجس الأساسي في فكر محمد أركون هو العمل على التأسيس لفكر نقدي في المجال الإسلامي عن طريق استعمال المناهج الغربية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية و الدراسات المقارنة بين المجالين الغرب و الشرق على مختلف الأصعدة الثقافية و السياسية و الدينية والحضارية.... و من الأهمية معرفة أن هدف المشروع الأركوني هو إدخال الإسلام و المسلمين إلى الحداثة و لا حداثة بلا علمنة. و منه، من الأهمية الوقوف عند الثلاثي المفاهيمي : دين-علمانية-حداثة في الفكر الأركوني. للتأكد من نظرته حول العلمنة يفكك أركون الواقع الإسلامي، مبينا أن المجتمعات الإسلامية غير بعيدة عن العلمنة من خلال عدة معطيات ثم يعرض شروط قيامها و تحقيقها و كذا أسباب فشلها في المجتمعات الإسلامية. مع ضرورة الإشارة إلى أن الدراسة لن تتعرض للانتقادات الموجهة للطروحات الأركونية هذه ز التي سنتناولها في دراسات أخرى.

السؤال المحوري للدراسة: ما الأسس التي يبني بها أركون العلاقة بين موضوعين و مجالين مهمين "العلمنة" و "الدين"؟ و كيفية استفادته من التجربة الغربية لقراءة التجربة في المجال الإسلامي؟ لماذا يبقى الموضوع مهم منذ أكثر من قرن و دون أي تقدم في الطروحات؟ أي نوع من العلمنة يريد أركون تطبيقه في المجال الإسلامي؟

سيتم دراسة الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولاً: مدخل مفاهيمي للعلمنة:

ثانياً: العلمانية في العالم الإسلامي

ثالثاً: التجارب العلمانية الرائدة

رابعاً: نحو استعادة العلمنة المنفتحة في المجال الإسلامي

أولاً: مدخل مفاهيمي للعلمنة:

ينطقها البعض بكسر العين و ينسبها إلى العلم و ينطقها البعض بفتح العين و ينسبها إلى العالم. و هي من المصطلحات الحديثة الإستعمال في اللغة العربية، لم تكن موجودة بلفظها ومفهومها في المجتمع الإسلامي منذ تاريخه المديد، بل من المصطلحات الوافدة. كما يرى بعض الباحثين أن كلمة علمانية لا يمكن أن تُنسب للعلم، فترجمة الكلمتين: Secularite و Secularism، والترجمة الصحيحة عند البعض الآخر هي اللادينية، الدنيوية، لا بمعنى ما يقابل الأخروية فحسب، بل بمعنى أخص و دوما له صلة بالدين أو علاقة تضاد بالدين. تعرف دائرة المعارف البريطانية العلمانية: "هي حركة اجتماعية تهدف إلى صرف الناس و توجيههم من الاهتمام بالآخرة إلى الاهتمام بهذه الدنيا وحدها". لقد بدأ الناس في عصر النهضة يظهرون تعلقهم الشديد بالإنجازات الثقافية و البشرية أو بإمكانية تحقيق مطامعهم في هذه الدنيا و ظل هذا الاتجاه يتطور باستمرار خلال التاريخ الحديث كله باعتباره حركة مضادة للدين و مضادة للمسيحية¹. وعليه سأتبني المفهوم بمعنى "العالم" في هذه الدراسة.

يقوم المنظور الأركوني للعلمنة، على اعتبارها إحدى مكتسبات و فتوحات الروح البشرية، وهي مكسب قد افتتح في أوساط مختلفة و تجارب ثقافية عديدة منها التجربة العربية الإسلامية.:

¹ - عبد الرحمن، الحولى، العلمانية نشأتها و تطورها في الحياة الإسلامية المعاصرة، مكة: دار مكة للطباعة و النشر والتوزيع،

"هي موقف الروح من أجل امتلاك الحقيقة أو التوصل إلى الحقيقة".¹ و يشرح هذا المعنى وفق معنيين أو مسؤوليتين: أولاً هي مسؤولية مفتوحة و منفتحة باستمرار أي مسؤولية الروح الدائمة أمام المعرفة... أما الثانية فهي مرتبطة بالمناقشة أي وسيلة إيصال المعارف إلى الآخرين دون المساس بحريتهم أو تقييدها. أي الارتباط بالعملية التعليمية التدريسية اليومية المسؤولة. و منه يفهم أركون العلمنة على أنها : عملية التوتر المستمر من أجل الاندماج في العالم الواقعي، و تساعد على نشر الحقيقة -حسب اعتقاده- في الفضاء الاجتماعي . كما يركز على الجانب التواصلية منها، أي النقاش في المجال العام، و هو الموضوع الذي يركز عليه الفكر ما بعد الحداثي و بشدة - الجانب التواصلية الحوارية- للمساهمة في حل الإشكاليات المجتمعية المختلفة.

-العلمنة والحداثة:

ترتبط العلمانية بالحداثة في مشروع محمد أركون، بوصفها شرطاً لا بد منه و مقياساً لتحقيق الحداثة، باعتبار أن الدولة ظاهرة دنيوية و حديثة، و منه استحالة اعتبار الإسلام دين و دولة. أهميتها في المجال الإسلامي هي حماية الدين ضد احتكار السلطة له، و كذا منع الحركات الأصولية من استغلال الدين لتمرير برامجها وفق "الشرعية الدينية" أي التوصل إلى الوعي بحقيقة الدين كمستوى "روحي متعالٍ" و بين استخدامه ضمن المستوى "الأيدولوجي".

يعرف أركون العلمنة على "أساس إرادة الفهم و المعرفة"، أي ضرورة بقاءها مفتوحة على كل أبعاد الإنسان، بما فيها البعد الديني، و من دون أن تكون هناك سيطرة لبعده على آخر. كما ربطها بموضوع جوهرية هو الحرية، أي لا انفصال بين العلمنة و الحرية، و هي مسألة مركزية تحول دون تحول العلمنة إلى أيديولوجيا تحد من حرية الفكر. لذلك، فهو يرفض العلمانية النضالية والإيديولوجية التي شاعت في تركيا "الكالمية" خاصة وبعض دول الغرب "فرنسا" بالتحديد، فتحوّلت إلى عقيدة أيديولوجية تضبط الأمور وتحد من حرية التفكير. كما يشمل مشروع أركون التحديثية حتمية احترام حقوق الإنسان كشرط لتحقيق العلمنة؛ حيث يرى أن دخول المسلمين عالم

1- محمد، أركون، العلمنة و الدين الإسلام المسيحية و الغرب، بيروت: دار الساقي، ط03، 1996، ص09.

الحداثة يتوقف على احترام حقوق الإنسان وترسيخ النزعة الإنسانية في مجتمعاتنا. يرتبط ذلك بنظام الحكم والسلطة القائمة في المجتمع، بما يعني أن النضال من أجل حقوق الإنسان يقوم أساساً على النضال من أجل تحقيق الديمقراطية، نظراً لما تمثله ديمقراطية النظام السياسي الخطوة الأولى في طريق تحرير الطاقات الاجتماعية، حيث يتعدى ضمان الحقوق الروحية والأخلاقية والثقافية للشخص البشري بغير النظام الديمقراطي وترسيخ دولة القانون. من أهم المخرجات التي يضمنها الموقف العلماني هو القدرة على حل الإشكاليات الحوارية بشرط فهمه فهما جيداً لتحريك الأمور و طرح الإشكاليات.

ثانياً: العلمانية في الفكر الإسلامي:

إن معرفة الظروف التاريخية التي نشأت فيها العلمانية في أوروبا و أنها كانت رد فعل لسيطرة الكنيسة الكاثوليكية في روما و طغيانها على الحياة الأوروبية في أبعادها السياسية والدينية و العلمية، يتبادر التساؤل الأساسي هل كان في العالم الإسلامي أو بالأحرى في الإسلام سلطة كنيسة أو هيئة إكليروس كما كان في أوروبا؟ و الجواب القاطع هو لا. لأن الإسلام لا يعرف حتى كلمة رجل دين و إنما هناك علماء و فقهاء لهم أن يجتهدوا و قد يصيبون أو يخطئون وقاعدتهم في ذلك ثوابت الفكر الإسلامي.

إن أساس التحليل الأركوني لموضوع العلمانية في المجال الإسلامي هو المقاربة التاريخية الاجتماعية المُعبر عنها بالتداخلات غير المُتحكم فيها الساحات السياسية و الدينية و الفكرية،¹ مما أدى إلى ترسخ و تجذر فكرة عبثية مفادها أن الإسلام يخلط بين السياسة و الدين، ذلك أن الساحات المختلفة المُشكلة للمجتمع لا تعتمد فقط على الوحي لفهم الرسالة الدينية. ومنه ضرورة لمعرفة الشروط التاريخية التي أتاحت للإسلام الانتشار في مجتمعات بشرية متنوعة.

1- محمد أركون، العلمنة و الدين الإسلام المسيحية و الغرب، مرجع سابق، ص 32-33.

إضافة إلى ما سبق، العامل الاقتصادي ضروري في التحليل و ذلك عن طريق المقارنة بتجربة الطبقة البورجوازية الأوروبية الغربية تركيزا على دورها الحاسم كطبقة اجتماعية في زحزة الحدود الفاصلة بين الساحة الدينية و الفكرية و السياسية، و هو العامل الغائب في واقع العالم الإسلامي، ذلك أنه نشأت طبقة بورجوازية تجارية غير رأسمالية بالمعنى الغربي في المجال الإسلامي ذات التماسك و الوضوح، و من المحيط الهندي إلى جنوب فرنسا مرورا بإسبانيا و كذا الصحاري منذ القرنين الثالث و الخامس الهجري (أي ما بين التاسع و الحادي عشر ميلادي) مما نتج عنه حركة صناعية و رأسمالية و مختلف التطورات إلى يومنا هذا. لكن البرجوازية في دار الإسلام كانت منقطعة و تكمن أهميتها في تشكيلها التدريجي لدائرة مستقلة للفعالية الاقتصادية، ثم طورت أوروبا كذلك دائرة مستقلة للفعالية السياسية عن الدائرة الدينية و كذا دائرة ثقافية مستقلة، وكل هذه الدوائر المستقلة راحت تشكل ما ندعوه بالغرب.¹

إن تركيز أركون على التجربة الأوروبية بشكل مقارن مع تجربة العالم الإسلامي للبحث عن العوامل الجينية لتشكل ظاهرة العلمنة أدى به إلى استنتاج استقلال مختلف ذرى الوجود الاجتماعي الأوروبي عن بعضها البعض في ظل التداخل و التكامل طبعاً (المجالات السياسية، الاقتصادية، الثقافية و الدينية...)، لكن لم يحصل الأمر في المجال الإسلامي فقد بقي الخلط المفاهيمي النظري المقرون بالخلط الواقعي بين الذرى المختلفة للوجود الاجتماعي مما يعبر عن تفسير مبدئي للاختلاف بين البيئتين و تقدم الغرب عن الشرق .

2-1: الإسلام والعلمنة:

السؤال المحوري الجدير بال طرح في هذا الإطار هو: هل الإسلام يتناقض مع العلمانية؟ بمعنى آخر هل الإسلام يتنافى مع الحداثة؟ أرق السؤال أركون فسعى إلى الإجابة عنه مستحضراً التاريخ الإسلامي القديم والحديث، ساعياً إلى رؤية الجانب الإيجابي وموضحاً المعوقات الرئيسية في هذا المجال: " إنَّ الإسلام في حد ذاته ليس مغلقاً في وجه العلمنة.

1- محمد، أركون، العلمنة و الدين الإسلام المسيحية و الغرب، مرجع سابق، ص 34-35.

ولكي يتوصل المسلمون إلى أبواب العلمنة فإنَّ عليهم أن يتخلصوا من الإكراهات والقيود النفسية واللغوية والأيدولوجية التي تضغط عليهم وتثقل كاهلهم، ليس فقط بسبب رواسب تاريخهم الخاص بالذات، وإنما أيضًا بسبب العوامل الخارجية والمحيط الدولي".¹

يتضح لنا مما سبق، الموقف الأركوني من العلاقة بين الإسلام و العلمنة أي ليس الدين في حد ذاته هو المنغلق في وجه العلمنة، وإنما مختلف الترسبات و الإكراهات النفسية، اللغوية والأيدولوجية و التاريخية و حتى العوامل الخارجية المرتبطة بطبيعة المحيط الدولي هي المساهمة في تشكيل النظرة السلبية نحو العلمنة. كما يبرز أهمية الحاجة للعامل الديني "ذروة السيادة العليا و المشروعية" و عدم القدرة التخلي عنه، بغض النظر عن المحيط الذي تمارس فيه السلطة حسب أركون دينيا أو علمانيا، مُضيفا أن العلاقات الجدلية بين السيادة العليا و السلطة السياسية تتغير وتتحوّل حسب الأوساط الثقافية و التاريخية (حسب المجتمعات البشرية) و منه استحالة الفصل الجذري بين العامل الديني و العامل السياسي كما تم الإشارة إليه سابقا...

من جانب آخر، يستعير أركون مفهوم "مديونية المعنى" من الباحث و المفكر الفرنسي مارسيل غوشيه، معتبرا أن أصل العلاقة في "علاقة الطاعة" هو "مديونية المعنى" أي الطرف أو الشخص الذي يوصل إلى المعنى المليئ أي الطاعة وفق ضرورة داخلية لا إكراه خارجي، و هذا ما يجعل السلطة تتحوّل إلى سيادة عليا و مشروعية كاملة لا تحتاج إلى اللجوء للقوة للحصول على طاعة الناس، و هذا ما حصل في التاريخ حيث اخذ الحكام مديونية المعنى من الوحي في الأديان كلها المسيحية و الإسلام. لكن عملية انتقال "المديونية"... أي الانتقال من سيادة عليا إلى سيادة أخرى، و من نظام المشروعية إلى نظام آخر، "التاريخ يُصنع عن طريق القوة ثم يتم خلع المشروعية على السلطة المنتصرة، أي إيجاد أي نوع من المشروعية من طرف الإنسان وبطريقة مقطوعة عن التعالي و الرمزية الدينية".²

1- محمد، أركون، نفس المرجع السابق، ص 59-60.

2- محمد، أركون، العلمنة و الدين الإسلام المسيحية و الغرب ، ص 64-65.

و لهذه الاعتبارات و غيرها، يرى أركون أهمية دراسة حالة الخلافة و السلطنة في حالة الإسلام، لأنه حدث تاريخيا نوع من **التقديس للسلطة السياسية**، و أصبح الخليفة يمثل حضورا مقدسا، إلى درجة إن إلغاء نظام السلطنة العثمانية من قبل كمال أتاتورك في عام 1924 أثار حزنا في كل أنحاء العالم الإسلامي، و العكس صحيح بالنسبة لصعود الإمام الخميني للسلطة في 1979¹ و هنا نلاحظ نقص المراجعات العقلية و الثقافية الضرورية من أجل إعادة طرح مسألة السيادة العليا و السلطة السياسية بكل أبعادها رغم أهمية الموضوع. والسبب في ذلك هو انقطاع المجتمعات الإسلامية عن تراثها الخاص من جهة، و عن الحداثة النقدية من جهة أخرى. أي التنبية بعقبات التحرير الثقافي في المجتمعات الإسلامية، خاصة مع وجود قطاعات كبيرة من الأمية و هذا يعيق عملية التلقي و الاستقبال، مما جعل الإسلام النقدي المنفتح على الحداثة ممنوع و متجاهل، و محصور في أقلية معينة، مما يؤثر على فهم و تقبل مسألة العلمنة في المجال الإسلامي. فمثلا لا يمكن تقليص العلمنة إلى مجرد خط للقاء بين المسلمين و المسيحيين حيث أن الخصومة الدينية ليست موجودة بين الأديان نفسها -وفق الرؤية الأركونية-، و إنما الأمر أوسع من ذلك، هو ضرورة إعادة تفحص مكانة العامل الديني في المرحلة الراهنة و ليس كما يذهب إليه الغرب " لكن الرأي العام الغربي يفضل عزل المسلمين ضمن رؤية بالية و خيالية حول الظاهرة والدينية"².

يكشف لنا المنظور الأركوني عن مستويات الخلل سواء في المجال الإسلامي الذي تجتمع فيه عدة عوامل لتحجب النظرة المستنيرة للعلمنة، و كذا المجال الغربي -خاصة فرنسا-، الذي يطبق علمانية "متطرفة" أدت إلى إقصاء العامل الديني من الدراسة شأنه شأن العوامل الأخرى المشكلة للوجود البشري.

1- محمد، أركون، نفس المرجع السابق، ص66.

2- محمد، أركون، العلمنة و الدين الإسلام المسيحية والغرب، مرجع سابق، ص68-69.

2-2: الظاهرة الدينية في المجال الإسلامي:

إن عودة العامل الديني أو الظاهرة الدينية، تكرر القوالب الفكرية الجامدة و الإستيعادية بين مختلف الطوائف و التي سادت منذ العصور السابقة، فممثلوا مختلف الطوائف الكبرى يرفضون الاعتراف "بالمستودع الرمزي و السيميائي المشترك"، لدى أديان الكتاب كلها. و هو القالب و المنظور الذي مارس دوره في المجال الإسلامي و هيمن طوال فترة الخلافة: أي منذ موت الرسول (632م) و حتى تاريخ إلغاء الخلافة عام (1258م). يوضح لنا أركون اختيار هذه التواريخ قائلا: "و قد توقفنا عند تاريخ إلغائها من قبل المغول (1258م) و ليس عام (1924م) من قبل أتاتورك لأن الخلافة غير السلطنة، فالخلافة أثناء حكم الإمبراطورية العثمانية لم تكن إلا لقباً مغتصبا بالقوة من أجل خلع المشروعية على سلطة الحاكم و على طموحاته".¹ ضرورة التمييز بين الحاكم الذي يعني السلطان و بين الخليفة الذي يعني "الوكيل" أو "النائب" في اللغة اللاهوتية، أي نائب النبي(ص). و بالتالي يتعلق الأمر بسلطتين متميزتين و مختلفتين تماما، كما أنه يوجد خلاف بين السنة الذين يستخدمون مصطلح الخليفة و الشيعة الذين يستخدمون مصطلح الإمام، و هي تفصيلات مرتبطة ب"الفلسفة السياسية" و "التيلوجيا السياسية" بينهما بمختلف التفصيلات و يعتبر المناقشات أركون أن نظام السلطنة العثمانية شكل نوع من العلمنة ، لكنها ابتدأت في الحقيقة منذ (661م) أي بعد ثلاثين عاما من وفاة النبي (ص). في ذلك التاريخ الذي استطاع معاوية الاستيلاء على السلطة و جعل مركزها دمشق و يصفى دموي أنصار علي بن أبي طالب، هؤلاء الأنصار الذين سيتحولون فيما بعد إلى "شيعة" و قد قام معاوية بانقلاب دموي حقيقي للاستيلاء على السلطة و تحقيق أهدافه. لكن الخلفاء الأمويين في دمشق راحوا يخلعون رداء الشرعية الدينية على ما فعله بعد انتصاره... بعدها بدأ تشكيل لاهوت رسمي "علم الكلام" أي "التيلوجيا" مع كل المناقشات الحامية...، و هنا تكمن قصة الخلافة في الإسلام و التي يجب التصدي لها من وجهة نظر تاريخية محضة.²

1- محمد أركون، العلمنة و الدين الإسلام المسيحية و الغرب، مرجع سابق، ص88.

2- محمد أركون، نفس المرجع السابق، ص89-90.

1-3: العلاقة بين الدين والسياسة:

من جهة أخرى، تلعب الساحة السياسية دورها الحاسم بالقياس إلى الساحة الفكرية و العقلية ثم إلى الساحة الدينية في تداخل مستمر بينهم دون وجود تراتبية هرمية أو سلم أولويات بينهم، لذا يطرح تساؤلاً مرتبطاً بدولة الخليفة هل قوتها السياسية هي التي فرضت تشكيلة ما للساحة الفكرية و الساحة الدينية الإسلامية أم العكس هو الصحيح؟ (هل الساحة الفكرية و الدينية هما اللتان فرضتا القوة السياسية لدولة الخلافة؟)¹ تكمن أهمية هذا التساؤل في أن طرح مشكلة العلائق بين الدين و السياسة و صعوبة تغليب أحدهما على الآخر بشكل تبسيطي و فعل ذلك هو بعد عن التحليل و تكريس للايدولوجيا و المتخيل و الخيال.

و الجدير بالملاحظة، أن أركون طالما درس و حلل و أكد على أهمية دور الخيال و المتخيل بصورة واسعة في المجال الإسلامي هو الذي يدعي - أي الخيال و المتخيل - أن أي سيادة سياسية فوق الأرض مرتبطة دائماً بالسيادة الإلهية، لكن الواقع أن الأنظمة السياسية هي التي تفرض سيادتها دائماً عن طريق الشرطة، الإعلام و الجيش و هي تمارس سلطة غائبة عن طريق استغلال الدين، و الواقع أن الدين يهيمن لكنه لا يحكم في أي مكان.² يمتد الصراع بين الخيالي و العقلاني منذ الفترة الكلاسيكية للفكر الإسلامي بين أتباع القراءة الدينية من فقهاء و بين لأتباع النظرة العقلانية من فلاسفة، و هو صراع حدد مضمون و حدود العقل الإسلامي و طريقة تركيبته و اشتغاله، كما هو تعبير عن آلية اشتغال الساحة الفكرية للمجتمع الإسلامي و تحديداً إلى سلطة اللغة و التأويل و التفاسير الذي صنغته القوى الاجتماعية المتنافسة من أجل السيطرة على الساحة السياسية و الثقافية، و هذا ما يبرر استعمال الخيال الذي يلعب دوراً وظيفياً في سير المجتمع و آلية اشتغاله.

تتوالى التحليلات للعلاقة بين السياسي و الديني في المجال الإسلامي بالتركيز على فكرة التداخل و التمايز بين الديني و السياسي من خلال دراسة مهمة لعبد اللطيف الهرماسي الذي

1- محمد، أركون، نفس المرجع السابق، ص29.

2- محمد، أركون، نفس المرجع السابق، ص31.

اعتبر أن الدين و السياسة في حالة نزاع الصلاحيات و تداخل الحقول، (خاصة القسم الخامس من كتابه، الفصل 12-13-14)¹ قائلا: " تطرح مشكلتي وحدة السلطة- تعدد السلطات و نزاع الصلاحيات بين الحكام و العلماء. و لإدراك المحاذير المحيطة بتناول هاتين المسألتين عبر مفاهيم القدماء و أدواتهم الفكرية يكفي الاستشهاد بنص ابن خلدون حول وظيفة مؤسسة الإمامة وعلاقتها بالخطط الدينية. يعرف ابن خلدون الخلافة بأنها: "نيابة عن صاحب الشرع في حفظ الدين و سياسة الدنيا. فصاحب الشرع متصرف في أمرين: أما الدين فبمقتضى التكاليف الشرعية التي هو مأمور بتبليغها و حمل الناس عليها، و أما سياسة الدنيا فبمقتضى رعايته لمصالحهم في العمران البشري"...²

2-4: العلمنة و الثقافة:

هنا نلتقي بمعنى العلمنة التي تعتمد على نمط الثقافة الموجودة في المجتمع، أي التركيز على نمط الثقافة السائد، يعني أركون بالثقافة هنا التيارات الأيديولوجية التي تخترق مجتمعاتنا بعنف و خصوصا منذ 1950م و لا يعبر هذا العنف الداخلي عن نتاج داخلي لهذه المجتمعات فقط و إنما يمثل أيضا الخط الجدلي في خط الرجعة لتلك الصدمة العنيفة التي فرضتها الهيمنة الاستعمارية ثم الهيمنة الحضارية المادية التي تلتها، هذا ما يجعل مجتمعاتنا تعبر عن نفسها من خلال اللغة الدينية المتوافرة لديها. و في ظل هذه الحالة الثقافية، فإن العلمنة بالمعنى الذي أعطاه لها أركون لا يمكن تصوره داخل المجتمعات الإسلامية و العربية المعاصرة.³ كما تعيش المجتمعات الإسلامية حتى اليوم داخل العقلية التقليدية. معتبرا الحالة الراهنة للمجتمعات العربية والإسلامية هي أقل مستوى بكثير من النظام السياسي و الثقافي الذي تحقق أثناء نظام الخلافة.⁴ أما اليوم فلم يعد أحد يهتم بكل هذه المسائل، حتى في الجامعات. فالمسلمون يكتفون بالقول:

1- عبد اللطيف، الهرماسي، في الموروث الديني الإسلامي قراءة سوسيولوجية تاريخية، بيروت: التنوير للطباعة و النشر والتوزيع، ط1، 2012، (تقع الفصول الثلاث 224-270).

2- عبد اللطيف، الهرماسي، نفس المرجع السابق، ص265.

3- محمد، أركون، العلمنة و الدين الإسلام المسيحية و الغرب، مرجع سابق، ص56.

4- محمد، أركون، نفس المرجع السابق، ص93.

القرآن موجود، و هو يحتوي على كل شيء و يقول لنا كل شيء. و عن طريق الاستشهاد بآيات القرآن و تلاوتها يتوهمون أنهم قد حلوا كل المشاكل. هكذا نجد أننا غاطسون في محيط أيديولوجي كامل، و لا يوجد أي تفكير جاد أو سليم في مثل هذا الجو المهيمن على العالم الإسلامي. و بالتالي فإن العلمنة تبدو مستحيلة تماما في مثل هذا الجو.¹

لقد نشأت و تطورت في عهد العباسيين حركة إنسية عربية حقيقية (هيومانيزم) منفتحة و ليبرالية، كما كانت مرتكزة على عقلانية حقيقية ومصحوبة بتصور واسع و منفتح للإنسان (أو للشخص البشري). و لكن هذه المكتسبات أصبحت هشّة مع ضغوط موجات الغزو الآتية من الشرق و الغرب على حد السواء. و قد استطاعت هذه الموجات أن تقضي نهائيا على الحضارة الإسلامية الكلاسيكية. و بدءا من التاريخ ونتيجة هي حالة من التبعثر و التفتت و العودة التدريجية لهذه المجتمعات إلى هياكلها العتيقة القبلية السابقة على الإسلام. ثم دخلت في عصر الحركات الإخوانية و الطرق الصوفية التي حلت محل السلطات المركزية في استلام دفة السلطة، كما حصل في بلدان المغرب الكبير. و هكذا جاءت ظاهرة المرابطين، بثقافتهم المحلية و عقائدهم السابقة على الإسلام. و كانوا مزودين بمعارف تيولوجية أو لاهوتية فطرية أو بدائية. و كانوا يتصرفون كمبشرين في الأوساط و البيئات العتيقة. كما أنهم لعبوا دور التأطير السياسي والأيديولوجي للسكان. ثم أصبحوا وسطاء سلام ما بين القبائل أو الجماعات المحلية من جهة، وبين السلطة المركزية في ظل الاستعمار من جهة أخرى. و الواقع أن الإدارة الاستعمارية قد أجبرت السكان على الانغلاق على أنفسهم أكثر فأكثر، و على التوجه نحو السلطات المحلية والخضوع لها. و نحن نعلم أن حركات التحرر الوطني التي جاءت فيما بعد قد اصطدمت بهذا الإسلام الشعبي المدعوم من قبل المرابطين، ثم زادت من حدة الصراع القديم بين الإسلام العالم- و الإسلام الشعبي.²

1- محمد، أركون، العلمنة و الدين الإسلام المسيحية و الغرب، مرجع سابق، ص 91-94

2- محمد، أركون، العلمنة و الدين الإسلام المسيحية و الغرب، مرجع سابق، ص 96.

يضيف أركون إلى التحليل السابق، خلو المجتمعات الإسلامية و العربية المعاصرة من رصيد صلب قائم على الحريات، كحرية التعبير و الصحافة ، و حرية التعليم و التربية. أما موضوع الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان الذي أعلن في اليونسكو عام 1980 لم يكن ثمرة الجهد الذي تقوم به الطائفة الإسلامية على نفسها، أو بصفته خاتمة نضج داخلي، طبيعي وصحيح، و إنما هو عبارة عن تطفل على أفكار ولدت في الخارج ثم ضم لها و الحاقها واعتبارها جزءا من التراث الإسلامي القديم، بالطبع فإن العقلية الإسلامية معجبة بهذه الأفكار، و لهذا السبب تريد إدخالها في الدول الجديدة و المجتمعات الجديدة. و لكن طريقة تركيبة هذه الدول والأنظمة السياسية، و الظروف التي تتحكم بها و بكيفية أدائها لمسؤولياتها في الداخل كما في الخارج تمنعنا حتى هذه اللحظة من إمكانية التحدث بأي نوع من المصادقية عن احترام حقوق الإنسان في هذه الدول هذا بالرغم من إشهارها لها و تبجيلها لها ظاهريا.

5- العلمنة كنقطة التقاء بين المسلمين و المسيحيين:

يتوسع منظور أركون للعلمانية ليشمل الاهتمام بدراسة مساحة و موقع الدين بالمعنى الروحي و الاجتماعي، أي رفض الأفكار و النظريات النافية لحاجة الإنسان للبعد الديني وعليه إسقاطه من حيز التفكير و الدراسة و التأمل. قائلا: " إنَّ النظرة العلمانية تعلن أنها تذهب إلى أعماق الأشياء، إلى الجذور من أجل تشكيل رؤيا أكثر صحة وعدلاً ودقة. ففي ما وراء التحديدات التكنولوجية، نجد أنَّ كلَّ الأديان قد قدّمت للإنسان ليس فقط التفسيرات والإيضاحات، وإنما أيضاً الأجوبة العلمية القابلة للتطبيق والاستخدام مباشرة في ما يخص علاقتنا بالوجود و الآخرين والمحيط الفيزيائي الذي يلقِّنا، بل وحتى الكون كله، وفي ما وراءه الدعوة "فوق طبيعة"¹

وباعتباره يركز على آليات تجسير العلاقات بين الشرق و الغرب، يلتقي حسبه المسلمون والمسيحيون في خطين هما:

1- محمد، أركون، العلمنة و الدين الإسلام المسيحية و الغرب، مرجع سابق، ص23.

1- الخط التقليدي المتمثل في الدخول في نقاشات عقيمة لا نهاية لها، مثال: مشاكل المقارنة الخاصة باللاهوت، مشكلة النبوة، الوحي، ابن الله،.... معالجة ذلك بطريقة تقليدية... إذا دخلنا في المناقشات الجدالية بين المسلمين والمسيحيين فإننا لا نخرج منها، و هي مستمرة عبر القرون سواء الإسلامية- المسيحية أو الإسلامية- اليهودية ، دون إيجاد أي منفذ أو حل، و عملية الغوص في القاعدة المشتركة للعقائد.¹

2- هو الذي يسير ضمن منحى علم الأنثروبولوجيا و الإنسانيات و التاريخ في رؤى حول الظاهرة الدينية، لكن دون أن يسفه ذلك الإيمان في عمقه كإيمان، مما يجعل من الأديان التعبير عن نفسها بلغة قادرة على تجاوز المماحكة الجدالية العتيقة. ضرورة تحمل المسؤولية على تراثنا و ثقافتنا، لا التحدث عن الحوار الكسول و اللامبالي بالرهانات الجديدة لإنتاج المعنى و تحولاته، ضرورة طرح الإشكالية في الإطار المعرفي للحدث، وليس عن طريق اللغات و المصطلحات اللاهوتية التقليدية التي تهيمن على كل طائفة من الطوائف، و لكنها لا تستطيع أن تفرض هيمنتها على كل الإستمولوجيا الحديثة (علم نظرية المعرفة الحديثة)² لكن هذا الخط لا ينحصر فقط على الجانب الفكري و إنما يهتم بحياة المواطنين فيما بينهم.

كما يطرح أركون أرضية مشتركة للتقريب بين الشرق و الغرب كما يلي: "أعتقد في ما يخصني أن هناك أرضيتين مناسبتين من أجل تدعيم التضامن بين الغرب و العالم الثالث، و ذلك من وجهة النظر التي تشغلنا هنا:

1- هناك أولا أرضية التضامن السياسي الذي يفترض مسبقا من أجل تحقيقه إحداث تغيير كامل في الإستراتيجية سواء من الجهة الغربية، و من جهة دول العالم الثالث الناشئة حديثا. الجميع يتحدثون اليوم عن ضرورة احترام الحقوق الجماعية كحق الشعوب في تقرير مصيرها بأنفسها، و كحق الشعوب في التنمية و التطور. و كل هذا عبارة عن نفاق لأن

1- محمد، أركون، نفس المرجع السابق، ص53.

2- محمد، أركون، العلمنة و الدين الإسلام المسيحية و الغرب، ص53-55.

التطور و التنمية لم تحدث في المنطقة.¹ يرى ضرورة تجاوز العقليات ثم بناء الإستراتيجيات السياسية و الجهاز الثقافي و العقلي الموروث عن الماضي أو القريب.

2- باستعادة التراث الديني المشترك لمجتمعات الكتاب. أي الدراسة النقدية و إعادة النظر من خلال المنظور الواسع، بل و أوسع المنظورات، و لكن ما دام الغرب يعتبر الإسلام بمثابة غربة ثقافية و دينية بعيدة و معاشة في مكان آخر أي تجربة لا علاقة لها بالتجربة الغربية للدين، ما دامت التولوجية المسيحية.² لا تطرح بطريقة جذرية و نقدية مشكلة الوحي عن طريق ربطها بظاهرة الكتاب كظاهرة ثقافية، ما في ظل غياب ذلك، من الصعب علينا أن نتحمل مسؤوليتنا المشتركة بخصوص مصير الإنسان و حقوقه و واجباته يؤكد أركون على ضرورة حصول نوع من التضامن في مجال البحث و الفكر و العمل، لأنه سوف يشترط نوعية الحلول المقترحة للمشاكل العديدة يطرحها تعايش المسلمين و اليهود و المسيحيين و الغربيين المعلمنين، سواء في منطقة الغرب أم في أرض الإسلام.

ثالثا: التجارب العلمانية الرائدة:

3-1: التجربة العلمانية الفرنسية:

المرجعية الأولى للعلمنة عند أركون هي التجربة الفرنسية ذات الخصائص المتعددة فهي في نفس الوقت ذات طابع تواصلية و توتري و صراعي (هناك ما يسمى العلمانية و العلمانية المضادة) أو "المتطرفة"... و الملاحظ أنها تشكل من الأهمية بالنسبة إليه باعتبارها انتماء وأسلوب عيش.³ لذا هي مسألة مفتوحة على كل الأطراف. كثيرا ما تغنى بنجاح التجربة العلمانية في فرنسا لتخطيها أشواطا كبيرة علاقتها بالجانب الديني لكنها حسبها لم تصل أبدا إلى درجة الرفض الجذري أو الكلي للبعد الديني. وبالمقابل نقد بشكل مباشر أو ضمنى العلمنة المتطرفة أو المناضلة خاصة فيما يتعلق بنظام التعليم تجاهل اتجاه البعد الديني للإنسان في المجتمع.

1- محمد، أركون، نفس المرجع السابق، ص99.

2- محمد، أركون، نفس المرجع السابق، ص96-100.

3- محمد، أركون، نفس المرجع السابق، ص11.

فالتدريس يشمل الأحداث المرتبطة بالدين كالحروب الصليبية مثلا دون اعتباره كأحد العوامل المتحكمة في الوجود الفردي و الجماعي للبشر، و هذا ما جعل الموقف العلماني يمشي بالتوازي مع الموقف الديني و الاستبعاد المتبادل للأسباب السياسية و الفكرية و منه تنتج الأوضاع الصراعية التي لا مبرر لها ،¹ و هو عكس ما يراه أركون أن الموقفين العقلي و الديني يقفان على مسافة متساوية، و هما مرتبطان بآليتين مختلفتين و بانشطار عميق يتموضع داخل الإنسان نفسه. لذا يصر على ضرورة التمييز بين العلمانية و العلمانية المناضلة التي سادت في الغرب منذ عصر النهضة و التي اعتبرت الموقف الديني لا يتوافق أبدا مع موقف العقل المستقل، أي حذف الموقف الديني كليا. و قد هيمن هذا التصور على الأوساط الفكرية و الثقافية و أوساط الباحثين و ليس فقط على أوساط السياسيين الذين يريدون فصل الكنيسة عن الدولة.

يضيف أركون فكرة علاقة الماركسية بتصعيد الموقف النضالي للعلمانية. فقد اعتبرت الفلسفة الماركسية أن العامل الديني ليس إلا قشرة سطحية أو بنية فوقية قليلة الأهمية. لقد شكلت هذه التصورات المختلفة تفسيرا اختزاليا للعالم و لتاريخ البشر في المجتمع جعل القوى الحقيقية للتاريخ في نظام تبادل الإنتاج و بالتالي هناك طبقة تملك هذا النظام و تسيطر عليه و هي تخترع أيديولوجيا تبشيرية من أجل أن تجعله مقبولا من بقية المواطنين و هي فلسفة متقنة الصنع شديدة الإحكام و تقوم بحذف الظاهرة الدينية من ساحة اهتماماتها أو تقلص من أهميتها و أهميتها وظائفها.²

يرى أركون في النموذج العلماني الفرنسي خلافا كبيرا و أنه مبني على أسس غير متينة : "ففي فرنسا بشكل خاص نجد أن المسار الإيديولوجي الذي ابتدأ منذ الثورة الكبرى قد انتهى إلى الفصل القانوني بين الذرى السياسة و الذرى الدينية دون أن تدرس بعمق انعكاسات هذا القرار السياسي الخطير على النظرية النقدية للمعرفة.³

1- محمد، أركون، نفس المرجع السابق ، ص69.

2- محمد، أركون، العلمنة و الدين الإسلام المسيحية و الغرب، مرجع سابق، ص72-74.

3- محمد، أركون، تاريخية الفكر العربي الإسلامي، بيروت: مركز الإنماء العربي، 1998، ص 12.

رغم أهمية مجهوداته العلمية خاصة "النقد الفكري للعلمانية" إلا أنه واجه العديد من النقد وعدم القبول في الشرق و الغرب فمثلا كتب المزوغي قائلا: "يدافع أركون عن الغرب و عن المجتمع الفرنسي بشكل خاص ليس في سبيل تمتين العلمانية بل ضد مخاطر العلمانية...و لكن نزعته التدينية هذه التي تتمظهر أحيانا في تعلقه بأشكال ناشزة من المعتقدات الشرقية ... عودة التدين تؤكد أطروحته و تقوي موقفه الناقد "لهذا البتر الثقافي الذي حصل في أوروبا و أعطى الأولوية فقط للثقافة العلمية و التطور المادي و التكنولوجي" الحل هو المزيد من الدين، السائد في بلدانهم لفرنسا الكاثوليكية".¹ و الأهم من ذلك أن يعتبر المزوغي أن العلمانية منزهة و مقدسة لا يجب حتى القيام بنقدها فكرياً² من خلال رفض نقد أركون لعجز اللغة الفرنسية العلمانية على التعبير عن المقدس في قوله: "من الصعب ترجمة مفردات القرآن إلى لغاتنا الحديثة المعلمنة: أي المنزوع عنها غلاف التقديس - كاللغة الفرنسية مثلا -".³ النتيجة هي أن تجربة العلمانية في فرنسا هي تجربة فاشلة على طول الخط، "تجاوزها الزمن"⁴.

الملاحظ أن المزوغي في كل كتابه، لم يرتقي به الوعي إلى نقص التجربة العلمانية الغربية و عدم كمالها عكس مفكري ما بعد الحداثة مثل يورغن هابرماس الذي يرى أن "الأرثوذكسيات أو الأصوليات المتطرفة المتحجرة في الغرب، كما في الشرقيين الأدنى و الأوسط بين المسحيين واليهود كما بين المسلمين.. فعلياً أن نتذكر أن سمة سيرورة علمانيتنا الغربية لم تكتمل جدليا.. مما يكشف عن وجود طرفي نقيض لتصور الحداثة و قطيعتها مع الدين..".⁵

1- محمد، المزوغي، العقل بين التاريخ و الوحي حول العدمية النظرية في إسلاميات محمد أركون، بغداد، ألمانيا، 2007، ص 278.

2- محمد، المزوغي، نفس المرجع السابق، 2007، ص 280.

3- محمد، أركون، الفكر الإسلامي نقد و اجتهاد، بيروت: دار الساقي، 1998، ص 79.

4 - Le monde diplomatique, 15 Mars 1989

5- علي عبود، الحمداوي، الإشكالية السياسية للحداثة من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل هابرماس أنموذجاً، الجزائر، الرباط: منشورات الاختلاف، دار الأمان، 2011، ص 346.

ينتقد أركون أيضا الغرب حول فشل الدول العلمانية في تجاوز العنف الفاتح للحروب التكنولوجية. ذلك ان المشروعات في الدول المتقدمة أصبحت تكتسب عن طريق القوة المادية والتكنولوجية و التي تكتسب من قبل المرجعيات الفكرية و العلمية للعقل التلغزي التكنولوجي العلمي و البراغماتي التجريبي و هو عقل مقطوع كليا عن كل نقد فلسفي، أي وجود التطرف المعاكس، العلماني الإلحادي التكنوقراطي. كل هذا يعبر عن تفكك متزايد و كبير ل "القيم" و "المشروعات" القديمة مما يضع عراقيل حقيقية لكل حوار حقيقي بين الأديان و الثقافات.¹ لقد بدت هذه التجاوزات وهمية و بلا أي صلاحية تاريخية في ما يخص الرهانات الموضوعية و لكن غير المفكر فيها حتى الآن، و نقصد بها رهانات الصراعات المندلعة منذ "نهاية التاريخ" التي تنبأ بها المثقفون في الغرب.²

3-2: التجربة العلمانية التركية "الأتاتوركية":

يعتبرها أركون التجربة الوحيدة للعلمنة الجذرية في المجال الإسلامي، المعادية للتقاليد بشدة و بنوع من التطرف ذلك أن أتاتورك كان قد تكون معرفيا و تدرب في الأكاديمية العسكرية بتولوز في نهاية القرن التاسع عشر و قد أندمج كليا في خضم الأيديولوجية الوضعية التي كانت تسيطر على فرنسا كليا آنذاك. و بعدما عاد إلى تركيا و استولى على الحكم غداة الحرب العالمية الأولى و راح يلغي كل ما يرمز للمجتمع المسلم من طربوش و إطلاق اللحي و التقويم الإسلامي والحروف العربية في الكتابة، إضافة إلى إلغاء التعليم الديني في المدارس،... لذا توجد صورة كاريكاتورية مختبئة وراء العلمنة التي صاغت تركيا الحديثة بعد 1950 . لكن بعد 1960 بدأت المرجعية الدينية في الإنعاش من جديد في تركيا، بزيادة قوة الحركات الدينية كما حصل في بقية البلدان الإسلامية. و قد أثارت رد فعل في الأوساط المعلمنة التي نهضت في وجهها لمقاومتها. وهذه الأوساط تشبه تماما الأوساط العلمانية الفرنسية الضيقة لا العلمانية المنفتحة.³ أي الأوساط

1- محمد أركون، نحو تاريخ مقارن للأديان التوحيدية، بيروت: دار الساقي، ط2، 2012، ص 359.

2- محمد، أركون، نحو تاريخ مقارن للأديان التوحيدية، نفس المرجع السابق، ص 360.

3- محمد أركون، العلمنة و الدين الإسلام المسيحية و الغرب، مرجع سابق، 91-92.

الذين يريدون استبعاد كل إشارة للدين في المجتمع. فالدين لم يعد يهمهم إطلاقاً، لأنه ينتمي إلى عصر مضى و انقضى بحسب رأيهم. والواقع أنه لا يمكننا تصنيف هذا الموقف إلا بـ"العلمانوي اللامتسامح". إنه موقف أيديولوجي عدواني و مغلق.

يمكننا الاستعانة بأحد كتابات أورهان باموق¹ للاستدلال على فترة "أتركة" تركيا الكوسمبوليتانية في منتصف القرن الماضي من خلال روايته "إسطنبول المدينة و الذكريات": "كانت الجمهورية الجديدة واثقة من هدفها لكنها لم تكن واثقة من هويتها.... و اعتقد مؤسسوها أن الطريق الوحيد للانطلاق هو إنشاء مفهوم جديد للتركية²... "اختفت إسطنبول الكوسمبوليتانية... وبعد تأسيس الجمهورية و الزيادة العنيفة في الأتركة، بعد فرض الدولة العقوبات على الأقليات... اختفت معظم اللغات. لقد شاهدت هذا التطهير العرقي في طفولتي و تعويضها بالتركية"³.

لا شك أن اعتماد العلمانية، كأحد أسس النظام السياسي و الحقوقي في تركيا، أثر سلباً في العلاقات التركية - الإسلامية، و ساهم في تعميق العزلة التي إختارها أتاتورك و خلفائه من بعده⁴ فحسب أركون، لم يدرك أتاتورك و أتباعه جوهر العلمانية و لم يفهموا روح الإسلام: "إن نظرة أتاتورك إلى الإسلام و إلى العلمنة هي ذات نوعية نمطية مشتركة لدى كل الوعي الساذج للأغلبية العظمى من المثقفين العرب و المسلمين" ماذا فعل أتاتورك؟ لقد أجهز على الإسلام، محطماً رموزه و فاسخاً معالمه، كما يدعي المؤمنون و ها هو أركون يعيد أقوالهم و يستنسخها طبقاً للمصطلحات الخاصة: "لم يكتف بإلغاء السلطنة التي رفعها الوعي الجماعي للمسلمين إلى مرتبة الخلافة المقدسة.... لم يكتف أتاتورك بذلك و إنما انقض على المناخ السيميائي أو الرمزي لكل المسلمين". و هنا تتطابق حرفياً تهمة أركون و استنكاراته مع أقوال الأصوليين: "فقد استبدل أتاتورك

1- هو أول كاتب تركي يتحصل على جائزة نوبل للأدب في 2006.

2- أورهان، باموق، إسطنبول الذكريات و المدينة، تر، أماني توما، عبد المقصود عبد الكريم، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008، ص 290.

3- أورهان، باموق، نفس المرجع السابق، ص 291.

4- محمد، نور الدين، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية و صراع الخيارات، لندن، بيروت، رياض الرايس للكتاب، ط1،

1997، ص 29.

الحروف اللاتينية بالحروف العربية، و استبدل القبعة الأوروبية بالطربوش، و الزي الأوروبي بالزي التقليدي، و القانون السويسري بالشريعة".¹ و هذا لم يقبله المزوغي قائلاً: "و إن لم يسمها أركون باسمها الحقيقي، أي كفراً، و لم يدنها صراحة، على أساس عقائدي".²

تبدو هذه النتيجة في ظاهرها مجرد ملاحظة محايدة، و لكن في باطنها نصيحة إنسان متدين للمجتمع التركي بأن يغير هذا الإرث السياسي الثقيل و يجهز على تلك العلمنة الخطيرة التي "تظل علمنة نضالية و جدالية" و بالجملة فإن تجربة تركيا، كما هو الشأن بالنسبة للتجربة الفرنسية، هي كارثة على الدين: إنها نموذج مضاد، و بالتالي "لا ينبغي أتباعه و تقليده"³ بهذا المنطق المناهض للعلمانية كيف يمكن لأركون أن يجتث من أذهان " الخبراء المستشرقين... والمسؤولين السياسيين"⁴ في "فرنسا و الغرب بشكل عام"، ما أسماه بتلك الفكرة الشائعة التي تقول بأن المسلم لا يمكنه إلا أن يكون مضاداً للعلمانية؟ كيف يمكن للغرب أن يصدق حتى و إن "حلف-كما يقول- على رؤوس الأشهاد بأنه يحترم العلمانية الجمهورية و يتقيد بها تقيداً حرفياً".⁵

مما لا شك فيه أنّ الحركات الأصولية التي تتخذ من أركون موقفاً معادياً، و تصب جام غضبها خلافاً لما يدّعيه الأصوليون من أنّ فصل الدين عن السياسة فكرة مستوردة من الغرب، فإنّ هذا الفصل أتى حصيلة التقدم و تحرير الإنسان و استخدام العقل في رؤيته لقضاياها. لذلك لا تقول العلمنة بمناهضة الدين أو السعي للحدّ من ممارسته في المجتمع، بل إنّ العلمنة في العالم الإسلامي مضادة لهذا الاستخدام الفجّ للدين في السياسة بما يخدم أغراضاً سلطوية و منفعية خاصة و انتهازية، وهو أمر مختلف عن حقيقة ما يمثله الدين من أبعاد قيمية روحية و دينية و إنسانية. في هذا المجال يطرح سؤال حقيقي حول عوامل نهوض المجتمعات العربية و الإسلامية في الميادين الفكرية و الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية بمعنى قيام نهضة و صراع يسمحان بمقارعة الثقافة

1- محمد، أركون، الفكر الإسلامي نقد و اجتهاد، مرجع سابق، ص 68-69.

2- محمد، المزوغي، مرجع سابق، ص 283.

3- محمد أركون، الفكر الإسلامي نقد و اجتهاد، مرجع سابق، ص 277.

4- محمد أركون، معارك من أجل الأئمة في السياقات الإسلامية، بيروت: دار الساقي، 2001، ص 290.

5- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

التقليدية السائدة في جميع هذه الميادين بما يمكن من الوصول إلى العلمانية كحصيلة منطقية لهذه التحولات، وليس بفرض العلمانية "من فوق" واعتبارها مجرد قوانين موضوعية باردة. لن تنشأ العلمنة وثقافتها في المجتمعات العربية والإسلامية إلا عبر هذا الصراع الداخلي الذي وحده يسمح بتحقيق هذا الحد من العلمنة بما يضمن تطورها لتصبح شاملة في ما بعد.

رابعاً: نحو استعادة العلمنة المنفتحة في المجال الإسلامي:

ناقش أركون قضية العلمنة من زوايا مختلفة عما درجت عليه أيديولوجيات لم تر في الطرح العلماني سوى قضية فصل الدين عن الدولة من جهة، أو في موقف سلبي من الدين نفسه. قدّم مقاربات منفتحة للعلمنة و ساجل بقوة مع المشاريع العلمانية التي جرى تطبيقها في العالم العربي والأوروبي وبيّن السلبيات التي حوتها، واقترح بذلك على الفكر الإسلامي وجهة متوافقة من منطق نقد العقل الإسلامي وقابلة لأن تساهم في تحرر المجتمعات العربية والإسلامية .

كما أنه يطرح الإشكالية من وجهة نظر علمانية أي يحاول تعميق آفاق المعقولية التي تخص المؤمن و غير المؤمن، و الهدف منها إعادة دمج العامل الديني في الدراسة و ليس استبعاده و إهماله. يؤكد أركون على فكرة العامل الديني و ليس الأديان أو العقائد بحد ذاتها أو مضامينها التفصيلية، أي محاولة درجه في البحث والتأمل التاريخي و التأمل في التركيبة التي انبعثت عليها في مجتمعاتنا و آليات سيرها و اشتغالها. الشيء المهم بالنسبة للمسار المنهجي والمنظور الأركوني هو الكشف عن المواقف المشتركة و المعطيات و البنى المشتركة لدى كل الفضاء (أو المجال) الذي اخترقته تاريخياً ظاهرة الكتاب المقدس. أي محاولة فهم ظاهرة الكتاب حسب منظور حضاري¹ و رغم صعوبة المهمة و العراقيل المواجهة للمشروع إلا أن أركون أراد المزوجة بين الهدفين التاليين بشكل حتمي:

1- هدف مرتبط بالمجال الإسلامي بشكل أساسي أي خوض المعركة السياسية و الفكرية بأسلحة متنوعة كالأحزاب السياسية و الجمعيات المختلفة منها "الدينية" أو من خلال وسائل

1- محمد، أركون، العلمنة و الدين، مرجع سابق، ص 89.

الإعلام و كذا وسائل الإبداع الفني و الفكري لإنشاء رأي عام و هو الضروري للممارسة الديمقراطية و التدريب على الحوار المفقود حاليا بين الدولة و المجتمع المدني.

2- هدف يخص مستوى أوسع و أرحب هو الحوار بين الثقافات بل و حتى الحوار الذي يتجاوز الثقافات الخصوصية لتتجاوز الإشكاليات و "القيم" و "الهويات" التقليدية الموروثة داخل كل جماعة أو أمة أو طائفة أو مذهب. و ينبغي توسيع نقد القيمة و تعميمه أكثر.¹

أي ضرورة تجاوز فكرة التسرع و السهولة و السطحية إزاء اليقظة الدينية، و الحذر من خطورة الاستغلال الأسطوري و السياسي للعامل الديني. و لهذا فكل معركة داخل أي تراث تتم عن طريق حوار الثقافات و المقارنة بين الساحات الفكرية المختلفة و طبعا ضرورة التفكير بالنقد الجذري... توجد هنا مادة لشن ثورة ثقافية و لإجراء تحول جذري في الساحة العقلية للفكر الحديث. يقول أركون: " إنني أعرف أن العمل هو في طور التنفيذ في الغرب بفضل جهود العدد المتزايد من المفكرين و الباحثين و الفنانين و الكتاب . ذلك أن الفكر والثقافة التي تنشرها وسائل الإعلام السمعية و البصرية لا تستمد غذائها إلا قليلا من هذا الفكر الجديد الذي يعتبرونه صعبا جدا، أي اختراق الحدود الثقافية ثم تجذير النقد الفكري الذي انخرطت به الحداثة الحالية. و إذا ما نظرنا إلى الأمور من وجهة النظر هذه أمكننا القول بأن هناك تخفيضا لمستوى الوضع الثقافي في كل المجتمعات الخاضعة لنفس سيطرة وسائل الإعلام. و بالتالي فيمكننا أن نفهم لماذا أن العرب و المسلمين المعاصرين يرفضون بعنف أي استعارة من الفكر الأوروبي أو الغربي. يرتبط ذلك في الحقيقة بجهل التيارات الفكرية الحديثة أو التجديدية بأصالة و ابتكار، و لا يعرفون من الفكر الغربي إلا النماذج السطحية التي تشيعها وسائل الإعلام. و بالتالي فهم يحملون عليها بحق.² و هي المهام الضخمة و الثقيلة التي تنتظر من يضطلع بإنجازها، و بحاجة إلى الطاقات و العقول النيرة من أجل شق خطوط أكثر تحريرا للوضع البشري.

1- محمد، أركون، العلمنة و الدين الإسلام المسيحية و الغرب ، مرجع سابق، ص 103.

2- محمد أركون، نفس المرجع السابق، ص 105.

الخاتمة:

لقد بينا من خلال مختلف محاور الدراسة مدى انغماس الفكر الأركوني في موضوع العلمنة حيث أعطاه مكانة مركزية في تحليلاته و التركيز على التحليل الإشكالي للموضوع في العالم العربي و الإسلامي. جعل من العلمنة شرط لدخول المسلمين الحداثة الفكرية بمفهومها الموسع. لذا نستنتج ما يلي: أولاً: موضوع العلمنة موضوع متنامي متطور سواء في الغرب أو الشرق، لا يرتبط فقط بنفي الدين حسب "العلمانية النضالية" و إنما هو شرط مهم لتحديث المجتمعات و احترام حقوق الإنسان و الحوار البيئي و التواصل الحضاري مع الآخر. ثانياً: ويندرج تحليل أركون للعلمانية في إطار تفكيكه العقلانية الوضعية الباردة و المطالبة بإعادة النظر في مفهوم العلمانية المتشددة الذي أنتجته الثورة الفرنسية، وهو يلتقي في دعوته تلك مع فلاسفة ما بعد الحداثة الكبار على رأسهم يورغن هابرماس. دون إهمال دورها التاريخي، فهو يركز أساساً على بناء صيغة جديدة للعلاقة بين الدين والدولة أو إلى علمنة جديدة منفتحة على كل أقاليم التفكير الأخرى و تحقيق الانفتاح النقدي الملغي لخطابات الهيمنة في الغرب والشرق. و هذا ما يكشف عن الهدف المزدوج في مشروعه المترامي شرقاً و غرباً و الذي يحتاج إلى الكثير من القراءة و الدراسة والتحليل والنقد.